

عبد العزيز الدّوري والتاريخ الاقتصادي العربي

إبراهيم بيضون

ثمة مفارقة بارزة، أن الإسلام الذي انطلق من بيته كان للتجارة شأن كبير فيها، لم يعط المؤرخون أهمية للجانب الاقتصادي في مسيرته وتطور أحداثه. هذا على الرغم من طرح نفسه، حركة حضارية في مواجهة البداوة التي أعرض منذ البداية عنها، دون أن تتحمس بدورها للانضمام إليه. والهجرة بحد ذاتها، إنما انبثقت عن هذا المفهوم، بما رافق ذلك من نزعة إلى الاستقرار وتشجيع على الحياة المدنية، بوسائلها وأنماطها المتنوعة، فقد كان على المدينة أن تواجه المشكلة الاقتصادية وتضع حلولاً سريعة لها، وبالتالي أن تعمل على كسر الاحتكار الذي تمثله قريش على مستوى الحجاز، ويمثله اليهود على مستوى الداخل فيها. فكانت تلك الحملات التي اتجهت لأغراض تجارية، مثل غزوة بدر الموعد⁽¹⁾، وسورية أم قرفة⁽²⁾، وغير ذلك مما قام به «المهاجرون» خصوصاً في هذا المجال، دون أن ننسى الدور الذي تولاه «الأنصار» في مجال الزراعة، وتأمين ما تحتاجه المدينة من أصنافها في ذلك الحين⁽³⁾.

وهكذا لم تمض سوى أعوام قليلة، حتى كانت المدينة قد تخطت ضيقاً في علاقاتها التجارية التي امتدت إلى أطراف شبه الجزيرة الشرقية. ونجد أصداe ذلك في كثير من أحاديث الرسول التي تحت على العمل والاتجار، ومنها: (إذا صليت

(1) أسعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص 59 - 60.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص 90. الواقدي، المغازى، ج2، ص 564.

(3) إبراهيم بيضون، الأنصار والرسول، ص 44.

الفجر فلا تناموا عن طلب أرزاقكم)⁽¹⁾، ومنها أيضاً: (من تغدرت عليه التجارة فعلية بعمان)⁽²⁾.

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب، تبأّت المدينة بجدارة دورها الاقتصادي البارز، وباتت تستقطب التجار من كل صوب. فشمة رواية في «الأموال» لأبي عبيد، تشير إلى مساواة الخليفة بين أهل الذمة، وال المسلمين في ضريبة العشر⁽³⁾. كما جاء في «طبقات» ابن سعد، أنه «أول من حمل الطعام في السفن من مصر في البحر»⁽⁴⁾. والمقصود بالطعام هنا، الحبوب التي يتم استيرادها من مصر عبر ميناء الجار إلى المدينة، لمواجهة ارتفاع عدد السكان في عاصمة الإسلام.

كان الاقتصاد إذن أحد العناصر التي تأسست عليها دولة الرسول ودولة الراشدين، وكان له امتداده على مستوى التنظير في السياق القرآني وفي أحاديث الرسول، وعلى مستوى التطبيق في التنظيمات التي شهدتها كلا العهدين، من المؤاخاة، إلى توزيع الغنائم، إلى العطاء والضرائب وغيرها من تفاصيل بدت ضرورية في مجتمع مدني، يمسك بزمام حركة التاريخ في ذلك الوقت. ولكن المفارقة، أن التاريخ الإسلامي عندما دُوّنت رواياته، بدت هذه الأخيرة وكأنها تتعمد إغفال الجانب الاقتصادي فيه، ربما لارتباطه، وتحديداً التجارة، بالعهد الوثني الذي جاء بنظامه و«قيمه» باهتاً فيها. فقد انصرف المؤرخون إلى التركيز على الجوانب الدينية والسياسية والعسكرية، خصوصاً في الأعمال الأولى التي كان محورها السيرة والمعازي والأنساب والطبقات، دون أن تستطيع الأعمال التالية في الفتوح والتاريخ العامة، سدّ القليل من الفراغ في هذا المجال، حيث كانت السلطة، خلفاء وعمالاً وقادة عسكريين، فضلاً عن الصراعات السياسية والقبلية، ما يأخذ باهتمام المؤرخ ويغنه.

(1) كثر العمال، ج 4، ص 21.

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 20.

(3) كتاب الأموال، ص 213، 214، 216.

(4) الطبقات، ج 3، ص 283.

بالتفاصيل الواسعة.

وليس في كتب الخراج والأموال، على أهميتها، ما يسد هذه الثغرة، وذلك لأنها في مسائل يطغى فيها الفقه على التاريخ، وهي بالتالي تتمحور حول الضرائب والقطاعات وتوزيع الأموال وغيرها⁽¹⁾. على أن هذه الكتب تبقى المصدر الأساسي للأبحاث الاقتصادية، يدعمها بطبيعة الحال، ما يرد من إشارات ومعطيات في كتب الأدب والجغرافية والفتواه والفقه، فضلاً عن القليل مما حوتة المصادر التاريخية.

وبناءً على ذلك، تصبح الكتابة في التاريخ الاقتصادي على هذا المساحة، أمراً في غاية الصعوبة. وعلى الباحث حيثما أن يلملم معطيات من هنا وهناك، وأن يحسن توظيفها بما يتلاءم مع السياق وينسجم مع روح النصّ، متفادياً العبث فيه، أو إسقاط أفكار عليه من خارج المكان والزمان.

- 2 -

ولقد تنبه الدكتور عبد العزيز الدوري إلى هذه المسألة، وأدرك بوعيه مبكراً أهمية العنصر الاقتصادي في تكوين التاريخ العربي الإسلامي الذي بقي خاضعاً حتى الأربعينات لتفسيرات تنطلق من عوامل دينية أو سياسية أو قبلية. وقد أدى ذلك إلى أن تواجه الكتابات التاريخية مأزقها الذي وقعت فيه، مستقرة على صفة الحدث دون أن تنفذ إلى مسامّه، وكادت أن تكون اجتراراً للروايات التي صنفها المؤرخون الأقدمون.

كان الدوري إذاً، رائداً على المستوى العربي في القراءة الاقتصادية للتاريخ الإسلامي. لقد صمم بدأياً على السير في هذا الطريق الشاق، فاختار «تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري»، موضوعاً لأطروحته في الدكتوراه التي نالها من جامعة كمبردج في مطلع الأربعينات، لا سيما في بحثه النفيس الذي أصدره بعد نحو ربع قرن، حافراً بعمق في هذا التاريخ، وهو «مقدمة في التاريخ الاقتصادي

(1) انظر الخراج لأبي يوسف على سبيل المثال.

العربي» (1969)، فضلاً عن دراسته القيمة في «النظم الإسلامية» (1950)، وببحثه الآخر في «التنظيم الاقتصادي في صدر الإسلام» (1981)، وبحثه الثالث في موضوع «تنظيمات عمر بن الخطاب - الضرائب في بلاد الشام» (1985). إلى ذلك لم يهمل الدوري المسألة الاقتصادية في معظم دراساته الأخرى، لا سيما كتابه المعروف «العصر العباسي الأول»، الصادر أيضاً في الأربعينات من هذا القرن، والذي تمحور حول ثلاثة عناوين في التاريخ السياسي والإداري والمالي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الدوري الذي تابع مهامه الأكademية بعد جامعة بغداد استاذًا في الجامعة الأردنية، لم يتوان عن متابعة هذه الرسالة، حيث أشرف على العديد من رسائل الطلاب الباحثين، وبعضهم كانت له دراسات مرضية في المسائل الاقتصادية⁽¹⁾. وبفضل ما بذله من جهود في هذا السبيل، أصبح الدوري من أبرز الباحثين العرب في التاريخ الاقتصادي، بل أنه اكتسب موقعاً مرجعياً على هذا المستوى لم يتحققه مؤرخ آخر بهذه الدقة والشمولية في آن.

على أن الدوري خالف نهجه في كتاب له شهير وهو «بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب» (1983)، فلم يرصد فيه الظواهر الاقتصادية أو يتقصى معالمها على نطاق واسع في النصوص، وبعضاً قد يتبع له ذلك مثل «فتح البلدان» للبلاذري، و«تاريخ» البيهقي، وغيرهما من المصنفات التي توقف عندها، واستئمرت معطيات في أبحاثه السابقة. فعلى الرغم من إشارته في المقدمة إلى «تأثير علم التاريخ بالثورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الحديثة»⁽²⁾، إلا أن هذا «البحث» لم يخض في هذه المسألة التي تقدم عليها حديث «الإسرائيليات» و«الأيام» والنظرية العالمية للقرآن، والتقويم الهجري، وأقوال الرسول وأفعاله، وغير ذلك مما شكل مفاتيح الرواية التاريخية في مراحلها الأولى.

(1) انظر على سبيل المثال رسالة الدكتور فالح حسين عن الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي (1978).

(2) بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 7.

وإذا كانت للدوري رriadته في التاريخ الاقتصادي، فإن ثمة مؤرخاً آخر يشاركه في الكثير من الرؤية العلمية، فضلاً عن تشابه الظروف بين الاثنين، وكذلك الثقافة والتوجه الفكري، ذلك هو الدكتور صالح أحمد العلي الذي كانت اطروحته عن «التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري»، والتي صدرت كتاباً في مطلع الخمسينات (1953). ثم أضاف إليها دراسات قيمة في التاريخ الاقتصادي، ومنها، «ملكيات الأراضي في الحجاز في القرن الأول الهجري» (1969) - «جباية الصدقات في القرن الأول الهجري» (1969) - «الانسجة في القرنين الأول والثاني» (1961) - «العطاء في الإسلام» (1970) الخ..

ولكن العلي - كما نلحظ في عنوان اطروحته، قدم الشأن الاجتماعي على الاقتصادي، مرئياً بصورة خاصة على القبائل العربية، انتشاراً واستيطاناً (امتداد العرب في صدر الإسلام)، وعلى المدن نشأة وخططاً (البصرة - مدينة السلام)، ومرئياً كذلك على مسائل ذات طابع ثقافي، تجلّى خصوصاً في أبحاثه عن «تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام» - «التدوين وظهور الكتب المصنفة في العهود الإسلامية الأولى» - «الرواية والأسانيد وأثرهما في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام»، إلى غير ذلك من دراسات تدرج في المنحى الاجتماعي، أو الفكري، أو التاريخي بشكل عام.

أما الدوري، فقد ظلت المسألة الاقتصادية بين اهتماماته الأساسية، و يؤثرها على المنحى الأخرى في التاريخ العربي، بالإضافة إلى قضايا أخرى، ربما كان تكوينه السياسي حافزاً إلى الخوض فيها، إذ كانت المسألة القومية وما تشعب عنها، مما تصدّى له، وتغّلّب عبره إلى «الجذور» في أبحاث قيمة⁽¹⁾. كما اهتم الدوري وإن يوتيرة أقل بكثير صالح من العلي، بالتاريخ الثقافي، مما يعبر عنه خصوصاً

(1) انظر أبحاثه: الجذور التاريخية للقومية العربية (1960) - الجذور التاريخية للشعوبية (1962) - الجذور التاريخية للاشتراكية العربية (1965) - التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي (1986).

كتابه الشهير: «بحث في نشأة علم التاريخ عن العرب»، ودراساته القصيرتان عن جذور القومية والشعوبية في التاريخ العربي، فضلاً عن دراسة له صغيرة باللغة الانكليزية عن «الثقافة العربية الإسلامية، مقاربة من خلال العراق» (1980)، وكتابه المعروف عن تكوّن الأمة العربية.

والمقارنة بين المؤرخين الكبيرين لا تقف عند حدود، فالدوري قد يتمايز منهجاً عن العلي الذي برع في التقصي والتنتقيق وكان له باع طويل في جمع المادة من أصولها، فضلاً عن طواعية اللغة له، وذلك في ذاته - أي الدوري - على تفكيك النص وإعادة تركيبه في ضوء رؤية علمية تحليلية، تفسح مجالاً للاجتهداد والوصول إلى نتائج مقنعة. وفي المحصلة كلاهما مؤرخ وتفكير كبير، ولكليهما نظرة إلى التاريخ بأنه ليس مجرد تراكم وجمع للمعطيات، بقدر ما هو استشراف للماضي بإيجابياته وسلبياته ومقاربته للحقائق في ثنایاه. وهو أمر لا سبيل إليه بمعزل عن الثقافة التاريخية، والمنهج النقدي الواضح، والافتتاح على التيارات الفكرية، ومن ثم التجدد من كل ما يربك العملية التاريخية أو يعيق حركتها أو ينحرف بها إلى غير مسارها الطبيعي.

- 3 -

أسئلة كثيرة تواجهنا بعد هذه المقارنة، ولكن يمكن أن نحصرها بسؤال واحد، يصب في القيمة العلمية لأبحاث الدوري في التاريخ الاقتصادي العربي؟ . والجواب على ذلك قد يتبلور بعد العرض السريع لأهم أعماله في هذا المجال. ونبداً أولاً بـ «تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري».

إنه المولود البكر للدكتور الدوري، وقد أعده - كما سبق أن أشرنا - كأطروحة باللغة الإنكليزية، ثم نشره معرضاً في بغداد عام 1948. وقد اختار القرن الرابع ميداناً لهذه الدراسة، لأنه يمثل برأيه «فترة حاسمة في تطور الحياة الاقتصادية في العراق في العصور المتوسطة، فقد أدى التغلب البوبي، بالإضافة إلى الاتجاه الطبيعي في التطور إلى إحداث تبدلات وبدع كثيرة، إذ اتخذ الإقطاع لأول مرة صفة عسكرية، وتکاثرت المکوس أو الضرائب غير المشروعة، وحصل التلاعب بالعملة كوسيلة للتوفير، ووصل النظام الصيرفي أوجه في التطور، وظهرت طبقة رأسمالية مهمة،

ونشأت حركة منظمة بين الطبقة العاملة⁽¹⁾.

والكتاب بمجمله منقسم إلى ثمانية فصول وهي:

- 1 - العوامل الجغرافية، وتندرج ضمنها طبيعة بلاد ما بين النهرين وتوزيع المياه، وضغط البداية، والتركيب الأنثropolجي للسكان.
- 2 - الزراعة، وتشمل نظام الأراضي، والسياسة الزراعية والنظام الزراعي.
- 3 - الصناعة؛ وتناول العمل والصناعات والمهن.
- 4 - التجارة ويتعرض في سياقها إلى التجار والشركات والأسوق والصادرات والواردات والتجارة البرية والتجارة البحرية.
- 5 - الجهة والصيغة وكلاهما يؤدي المعنى نفسه، بالإضافة إلى السفتحة وهي حسب تعبيره «أهم أداة للمعاملات المستندة إلى الأتمان»⁽²⁾، والصالك، وهو «أمر خطى بدفع مقدار من النقود إلى الشخص المسمى فيه»⁽³⁾.
- 6 - الضرائب، وتشمل دراستها: نظام الضرائب في الفقه، والضرائب في الواقع، وأنواعها، وطرقها.
- 7 - النظام النقدي وتناول: التعامل بالنقود، وأسعار الصرف والنقود المتداولة، ودار الضرب إلخ..
- 8 - مستوى المعيشة وفيه يتناول الأسعار، والدخل، والخدمات الاجتماعية، وعدم استقرار الملكية (المصادرات) إلخ..

وما أوردناه ليس أكثر من عناوين لموضوعات، تشعيّت، وتناولت دقائق الوضع الاقتصادي في العراق، خلال الجزء الأخير من السيطرة التركية،

(1) تاريخ العراق الاقتصادي، ص 15.

(2) المرجع نفسه، ص 195.

(3) المرجع نفسه، ص 198.

والجزء الأكبر من السيطرة البويعية على هذا الأقليم و«سواده» الخصيب. وهي انطوت على تفاصيل واسعة، مستمدّة من الأصول التي كان استخدامها في ذلك الوقت - أي عند كتابة هذه الدراسة - على جانب من الصعوبة، هذا فضلاً عن كمية وفيرة من المراجع، لا سيما الإنكليزية. وإذا أضفنا إلى ذلك اعتناء الدوري بالتبويب، والتقديم لكل فصل من الفصول، والجدالات المهمة في آخر الدراسة، فإن هذه الأخيرة تبدو لنا متكاملة الشروط على المستوى الأكاديمي، وحائزة - وهو الأهم - على صفة مرجعية في التاريخ الاقتصادي لا تتمتع بها دراسة أخرى في هذا المجال منذ نصف ونصف القرن.

ولكن ثمة ما يستوقف القارئ، أن هذا الجهد الكبير، مال الباحث فيه إلى التركيب أكثر من التحليل، وهو ما نواجهه خصوصاً في السرعة التي رافقت المقدمة والخاتمة، أي أن كلاماً منها لم تحمل تفسيرات واستنتاجات للتطورات التي جعلت من القرن الرابع منعطفاً بارزاً على الصعيد الاقتصادي، بما يتكافأ مع المادة الغنية في الكتاب. ففي المقدمة يلقى المؤلف على «التغلب البويعي»، تبعه التحولات السلبية في العراق، ويحمله مسؤولية التدهور والمعاناة بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة. أما الخاتمة فتقتصر على اتهام البويعيين بأنهم وراء ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل، ومعاناة الفلاحين، فضلاً عن لجوئهم إلى المصادر كوسيلة «للتنكيل بالخصوم والحصول على المال»⁽¹⁾. ويخلص بهذا المعنى إلى القول: «وأختم رسالتي مبيناً أن التغلب البويعي أدى إلى هبوط مستوى المعيشة لسكان العراق»⁽²⁾.

وليس الهدف إطلاقاً من إثارة هذه المسألة، الدفاع عن البويعيين أو تسويغ سياستهم الاقتصادية في العراق، ولكن إلقاء التهمة بكمالها عليهم، قد لا يكون دقيقاً إلى هذا الحد، خصوصاً أن حكمهم (تغلبهم) لم يشمل القرن الرابع - مساحة الدراسة - بكماله كما سبقت الإشارة؛ كذلك فإن المعطيات لدينا، لا تتفق تماماً مع

(1) المرجع السابق، ص 302 - 303.

(2) المرجع نفسه، ص 303.

هذا المنحى الذي سار فيه المؤلف بالنسبة للبوبيهيين وتخريتهم للاقتصاد العراقي، بل إن الصورة تكاد تكون مختلفة عن هذا الواقع، على الأقل في عهد عضد الدولة الذي عُرف عنه الاهتمام بإقامة السدود وتنشيط الزراعة. وترك المجال لمؤرخ معاصر للبوبيهيين، وهو مسكونيه، واصفًا جهود هذا القائد بقوله: «عمد إلى مصالح بغداد، فأوجدها بعد العدم، وأعادها إلى ريعانها بعد الهرم، واستدر أفاويق الأعمال بعد أن كانت منصرمة، واستمدّ ينابيع الأموال بعد أن كانت مسدودة.. وعمل السكور وأنفق فيها الأموال، وأعدّ عليها الآلات، ووكل بها الرجال، وألزمهم حفظها بالليل والنهار، وراعى ذلك منهم أتم مراعاة...»⁽¹⁾. وفي السياق عينه يتحدث ابن الأثير، فيقول: «في هذه السنة (368هـ) شرع عضد الدولة في عمارة بغداد، وكانت قد خربت بتواتي الفتنة فيها، وعمّر مساجدها، وأدزّ الأموال على الأئمة والمؤذنين والعلماء والقراء والغرباء والضعفاء الذين يأowون إلى المساجد، وألزم أصحاب الأملال الخراب بعمارتها، وجدد ما دثر من الأنهر، وأعاد حفرها وتسويتها»⁽²⁾.

وأظن أن الدكتور الدوري لم يكن له رأي مخالف لما سبق في متن الكتاب، إذ يقول واصفًا سياسة معزّ الدولة (البوبيهي) الاقتصادية: «وبعد أن فتح البوبيهيون العراق، فحص معزّ الدولة أسباب الأزمة الزراعية، ووجد أن الرفاه لن يعود إلا بعد سدّ البيوق وإصلاح القنوات.. وقد برّ معزّ الدولة ببعض وعده..»⁽³⁾. وعن عضد الدولة يقول: «بدأ.. إصلاحاته الزراعية، وكانت غاياته الأساسية إصلاح نظام الري وتحسين طرق الجبائية.. كما أخذ بيد الزرّاع وشجعهم على عرض مظلومهم وشكواهم، وحاول إيجابتها ولو كانت ضد المقطعين عسكرياً»⁽⁴⁾.

إن مثل هذا الكلام، يتناقض حكمًا مع قوله، أن البوبيهيين «تضاءلت في

(1) تجارب الأمم، ج 3، ص 68 - 70.

(2) الكامل في التاريخ، ج 4، ص 704 - 705.

(3) الدوري، المرجع السابق، ص 63.

(4) المرجع نفسه، ص 67.

عهدهم الخدمات الاجتماعية»⁽¹⁾، وأن الفلاحين قاسوا «من كثرة الضرائب»⁽²⁾، أو أن السلطة استخدمت ضدهم المصادرية، بما رافقها من تنكيل وابتزاز⁽³⁾، إلى آخر ذلك من استنتاجات غير متطابقة تماماً مع معطيات المصادر، وبعض معطيات المؤلف في متن كتابه. ولكن هذا الخبر يبقى له موقعه المرجعي الذي احتله منذ تلك السنين الطويلة، دون أن يضارعه في ذلك بحث اقتصادي آخر، سواء في هذه الفترة، أو غيرها من فترات التاريخ الإسلامي. وإذا كان فيه من تقصير، خصوصاً على المستوى النظري، فإن الدكتور الدوري سيتدارك ذلك في المرحلة الأكثر خصوبية في عطائه، وهي مرحلة السبعينات التي تكللت ببحثه النفيس «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي».

وإذا انتقلنا إلى الكتاب الثاني، وهو «العصر العباسي الأول، دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي»⁽⁴⁾، وهو كتاب ألقاه محاضرات على طلابه في جامعة بغداد، فإن أول ما يطالعنا فيه، غياب المقدمة، وهو ما درج عليه المؤلف، كما يبدو، في أبحاثه الأولى، مختصراً بسطور قليلة الدوافع والظروف للدراسة المزمع نشرها. كذلك افتقد هذا الكتاب نهائياً إلى الخاتمة التي تبقى ضرورية للتعرف على النتائج التي توصل إليها الباحث، وعلى الجديد المطروح فيه. على أن هذا الكتاب يتخطى مستوى المحاضرات، ليصبح بحثاً في تاريخ العهد الأول من الخلافة العباسية، متناولاً بأكثريته موضوعاته الأحداث السياسية، بما فيها شؤون الحكم والإدارة والجيش وما إلى ذلك. ولم تأخذ المسألة الاقتصادية، سوى حيز قليل، اقتصر على الضرائب بأنواعها المعروفة (الخراج، الجزية، الصدقات)، مضيفاً إليها «ضرائب أخرى»، كانت تغذّي بيت المال، مثل «أخماس المعادن»، والضرائب

(1) المرجع السابق، ص 303.

(2) المكان نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص 302 - 303.

(4) للدكتور الدوري كتاب آخر في التاريخ العباسي وهو «دراسات في العصور العباسية المتأخرة» 1945)، ولم يكن بين أيدينا عند إعداد هذه الدراسة.

على الصادرات، والمكس (الضريرية على السفن)، والأحداث (غرامات تأخذها الشرطة من الجنایات)⁽¹⁾.

وهذا الفصل بكتابه، مندرج في كتاب آخر للدوري، بعنوان «النظم الإسلامية» (1950)، وقد تطرق بدوره إلى الضرائب، إضافةً إلى الخلافة والدواوين والوزارة. وهو تداخلٌ جاء نتيجةً للتشابه في الموضوع بين كلا الفصلين في الكتابين، فضلاً عن التداخل الزمني بينهما، مما يختلف بصورة ما، عن مساحة الكتاب الأول (تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري)، حيث وقعت تغيرات هامة على الصعدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد اقتضى ذلك تضارياً في الاجتهاد، واستحداثاً لطراائق جديدة في المعاملات، وظهور دواوين جديدة لتلبية احتياجات التطور، لا سيما في مجال التجارة التي بلغت ذروة ازدهار في ذلك الوقت.

والواقع أن موضوعة الضرائب حظيت في هذه المرحلة باهتمام خاص من جانب الدكتور الدوري. فلم يذخر فرصة دون العودة إليها، وإغنائها بالمعطيات الجديدة، انطلاقاً من أهمات المصادر التي سبر غورها ونخل روایاتها على نطاق واسع. وهذا يعني أنه بات ممكناً بزمام هذه المسألة، محيطاً بدقائقها وتفاصيلها، محسناً توظيفها بصورة بارعة.

وتتوقف هنا عند الدراسة المقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام (الندوة الثانية - 1985)، وذلك تحت عنوان: «تنظيمات عمر بن الخطاب - الضرائب في بلاد الشام». وهذا البحث يمهّد له بفكرة أولية عن نظام الضرائب البيزنطي⁽²⁾ في هذه المنطقة، مفترضاً أن العرب ربما أفادوا من هذه التجربة السابقة⁽³⁾. وبعد ذلك ينتقل إلى رصد التحولات التي قرأها من خلال عهود الصلح مع بعض المدن الشامية، رابطاً بين تنظيم الإدارة

(1) العصر العباسي الأول، ص 210 - 218.

(2) تنظيمات عمر بن الخطاب، ص 1.

(3) المرجع نفسه، ص 3.

والإحصاءات التي تمت قبل ذلك «فرض الجزية»⁽¹⁾.

وفي هذا السبيل يعود الدوري إلى عدد من الروايات (البلاذري، سيف بن عمر، اليعقوبي، الطبرى، ابن عساكر)، فيلاحظ أن الاتفاques المعقودة مع المدن، إنما كانت تشمل هذه الأخيرة، مضافاً إليها الأرياف، «إذ كانت المجالس البلدية هي المسؤولة عن جباية الضرائب عليها في الإدارة البيزنطية»، حسب قوله⁽²⁾. على أن الروايات تترك لبساً في هذه المسألة حيث «تتكرر الإشارة إلى أن المدن فتحت صلحًا، وإلىأخذ القرى والأرياف عنوة، هذا في حين أن الأرياف تتبع المدن إدارياً»، حسب قوله أيضاً⁽³⁾. ويسوغ هذا التناقض، بأن «الضرائب في المدن محددة، ومن هنا الإشارة إلى الصلح، في حين أنها على الطاقة في الريف (الأرض)، ومن هنا جاءت الإشارة إلى أن الأرض أخذت عنوة»⁽⁴⁾.

والدوري يسبح في الروايات التاريخية، ويلامس أصداءها بشفافية في كتب الفقه، مما يجعله في غاية التأهب لمواجهة النص، وحلّ المعضلات التي ت تعرض طريقه. ومن هنا كانت قراءته للرواية لمّا حادثة، متمسكة، إلا أنه قد يتمرد أحياناً عليها في المصطلحات، فيتأثر حيئاً بثقافته الغربية، مستخدماً مفردات غير مألوفة في هذا السياق، مثل: «المجالس البلدية»⁽⁵⁾، و«الشركات»⁽⁶⁾، و«الشعب»⁽⁷⁾، و«الطبقة»⁽⁸⁾، و«الطبقة العاملة»⁽⁹⁾،

(1) المرجع نفسه، ص 4.

(2) المكان نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص 9.

(4) المرجع نفسه، ص 9.

(5) المرجع نفسه، ص 4.

(6) تاريخ العراق الاقتصادي، ص 142.

(7) المرجع نفسه، ص 87.

(8) المرجع نفسه، ص 88، 100.

(9) المرجع نفسه، ص 15.

و«الجماهير»⁽¹⁾، و«الاشتراكية»⁽²⁾ إلخ.. على أن ذلك لا يأخذه إلى حدّ أن تتأثر به الرواية، أو إسقاط أفكار خارجية عليها، شأن بعض المؤرخين الذين بهرتهم مفردات المستشرقين، فيما هم ينسجون عملياً على نسق المؤرخين الأوائل.

وفي هذه الدراسة المختصرة، لا يبدو الدوري معنياً بالتفاصيل التي ضمت الكثير منها أبحاثه السابقة، ولكنه يشير إشكاليات في التاريخ الاقتصادي، يحفر بها عمقاً، ويلقي من حولها مزيداً من الضوء، في إطار عملية استثمار متقدة للروايات التاريخية، ومقارنة مسيبة فيما بينها. ينطبق ذلك خصوصاً على هذا البحث (تنظيمات عمر بن الخطاب)، من قبل وعلى بحث آخر (في التنظيم الاقتصادي في صدر الإسلام). ففي الأول يذكر عدة روايات عن عهود الصلح في الشام، وما تنطوي عليه من أبعاد اقتصادية، لا سيما تلك التي اندرجت كإجراء مؤقت لتمويل الجنود⁽³⁾. وبشأن الصلح مع حمص يورد روايات لأبي مخنف والأزدي وابن الكلبي وابن أعثم، قبل أن يستخلص منها - بعد المقارنة - قيمة الجزية على المدينة ونوعها، وهكذا بالنسبة لباقي المدن الشامية⁽⁴⁾. وقد لا يكتفي بالعودة إلى الروايات التاريخية المعروفة، فيتجه إلى تعزيزها بمصادر أخرى، كالاستعانة ببرديات «نصستان»⁽⁵⁾، للتعرف إلى طريقة الجباية والمدفويعات النقدية والعينية، فيقول في آخر هذه الدراسة:

«إن مسؤولية القرية عن دفع الجزية (بالنقد والنوع) مشتركة، وإن مجلساً أو لجنة من وجهاء القرية تتولى جمع الضرائب. ويشار إلى الجانب النوعي من الجزية في القرى بـ«الرزق»، أو أرزاق المقاتلة، وهو مديان من القمح وقسطان من الزيت على كل رجل. وكان الرزق كل شهرين، وقد يحصل تأخير في الجباية، فتشجي الأرزاق لشهرين بالنوع، ولشهرين تليهما نقداً وفق

(1) المرجع نفسه، ص 97.

(2) المرجع نفسه، ص 99.

(3) تنظيمات عمر بن الخطاب ص 5.

(4) المرجع نفسه، ص 6 وما بعدها.

(5) تعود إلى حوالي منتصف القرن الأول الهجري.

المعدل الذي تضعه الإدارة للثمن (15 مدي 15 قسط زيت = ديناراً أو نوسمماً) ⁽¹⁾.

أما في البحث الآخر (في التنظيم الاقتصادي)، فنراه معنياً بمسألة الأرض، منطلقاً من نظرة الإسلام إليها في عهد الرسول (نموذج شبه الجزيرة العربية)، إلى عهد عمر بن الخطاب (نموذج السواد). ويورد في هذا السياق، أن الخليفة كان له في هذا الصدد رأيه الخاص، الذي استقر «على عدم تقسيم الأراضي المفتوحة، وذلك بعد مشاورة الصحابة وتبادر في الاجتهاد، في وقت ألح جل المقاتلة على القسمة. وعزّز عمر موقفه، بأن استشهد بآيات الفيء (سورة الحشر، الآيات 7 - 10) لدعم القرار. وقد استعمل تعبير الفيء آتى إشارة إلى الأرض المفتوحة، واستقر على أنها في الأمانة الإسلامية» ⁽²⁾.

وهذا الإجراء برأي الدوري «شمل عامة الأراضي المفتوحة وصارت تدعى الأرضي الخراجية». وقد وُجد بالإضافة إليها صنفان هما: (1) «أراضي الصوافي، أي التي كانت للأسر المالكة وللبلاء» من قبل، والتي قتل أصحابها أو فروا عنها بعد الفتح. (2) أراضي الموات، وهي الأرضي المتروكة التي احتاجت إلى من يصرف عليها لاستثمارها. ولكن قرار عمر بعدم توزيع الأرض تم تجاوزه في عهد عثمان، حيث أعطيت الأرضي للمقاتلة خصوصاً في أجناد الشام، كما تملك بعض أشراف القبائل أراضي في العراق، وهو ما يدخل في إطار إقطاعات (من قطائع) التي اتسع نطاقها في ذلك الوقت. وقد استمر إقطاع الأرضي في أيام الأمويين، وهي التي كانت في معظمها متروكة، لا سيما في البصرة، حيث منح عدد من رؤساء القبائل إقطاعات كبيرة.

ثم يتحدث الدوري عن محاولة عمر بن عبد العزيز الإصلاحية، والتي كان هدفها - برأيه - «حماية الزراعة والملائكة الصغار»، حيث أمر الخليفة «بمنع بيع الأرضي الخراجية لإنقاذ في المسلمين» ⁽³⁾. وعن طائق استغلال الأرض، يورد

(1) المرجع السابق، ص 10.

(2) في التنظيم الاقتصادي في صدر الإسلام، ص 77.

(3) المرجع السابق، ص 82 - 83.

ثلاثة منها:

- 1 - المزارعة، وهي اتفاق بين المالك وبين الزارع، «يتضمن تحديد نسبة مقاسمة الحاصل بينهما»⁽¹⁾.
- 2 - المساقاة، وهي تخصّ البساتين والأشجار المثمرة سواء المروية أم التي تعتمد على مياه المطر.
- 3 - المغارسة، وهي اتفاق بين المالك والمزارع على غرس أرض الأول بالأشجار، ثم تُقسم الحاصلات فيما بينهما وفقاً لما ورد في الاتفاق.

ويتلهي إلى القول: «إن القرنين الأولين كانوا فترة تكون بالنسبة لملكية الأراضي واستغلالها. فقد تحولت ملكية أرض الصوافي من المقاتلة الأول إلى بيت المال.. وشهدت الفترة ظهور الملكيات الكبيرة بين الأمراء والمتقدّمين والمتمولين.. ولكن القرار باعتبار الخراج إيجاراً للأرض أخرجها من نطاق الملكية الخالصة، وإن لم يمنع من التوسيع في استغلالها، ولم يحدّ من الملكيات الكبيرة. والمهم أن هذا الإجراء، مع اعتبار الفلاحين أحراراً في الشروع، جعل نظام الملكيات الكبيرة والضياع تختلف من حيث المبدأ عما ظهر في الغرب في عصر الإقطاع، رغم أن ظهور الإقطاع العسكري منذ القرن الرابع للهجرة، أوجد نقاط تشابه في الواقع. ولكن اعتبار الأرضي الخارجية ملك الأمة، أدى إلى شلّ فكرة الوراثة في الإقطاع العسكري، وجعله مؤقتاً، وهذا يفسّر ظاهرة اتساع الأرضي الأميرية في البلاد العربية في مطلع القرن العشرين»⁽²⁾.

يبقى أن نلمّ بالبحث الأكثر شهرة للدكتور الدوري، والذي يندرج في مجموعة الدراسات الاقتصادية المعمرة للمؤلف، سواء أكانت تتناول «الجذور» أو «المقدّمات». والبحث الذي قصدناه، هو «مقدمة في التاريخ الاقتصادي

(1) المرجع نفسه، ص 85.

(2) المرجع السابق، ص 86.

العربي»، وهو دراسة متكاملة في موضوعها وتبويتها. أي أن المؤلف يطرح علينا بدايةً ما يتواхاه منها، وقد حدده بأن «رسم مخططاً أولياً لتاريخنا الاقتصادي بين القرنين السابع والتاسع عشر للميلاد». ثم يضيف قائلاً: «إنها محاولة لإعطاء خلاصة تحليلية للتاريخ الاقتصادي العربي، نتlimس خطوطه الرئيسية دون أن ننتهي إلى نظرية ما، ولكن مثل هذا العرض يؤدي بالضرورة إلى مجموعة من الآراء تبرز من خلاله»⁽¹⁾.

هذا التوصيف الذي يحمل شيئاً من التواضع، لا يخفي صعوبة المهمة التي تصدى لها بجرأة أستاذنا الدوري. ويكتفي أن نلقي نظرة سريعة على العناوين الرئيسية لندرك أهمية الموضوع المطروح والإشكاليات المعقدة في ثناياه، وهي تتوزع إلى ما يلي:

- 1 - الأمة والجهاد.
- 2 - الإسلام والقبيلة والأرض.
- 3 - المجتمع التجاري وازدهار المدن.
- 4 - التسلط الأجنبي والإقطاع العسكري.
- 5 - الركود الاقتصادي والتخلف والإقطاع الجديد.

ولعل ما يميز هذه الدراسة، أنها لم تأت بحثاً جافاً في الاقتصاد، أو تحصر نفسها في هذه المسألة بالذات، وإنما تدخلت فيها عناصر لها أبعادها المختلفة، وإن كان البارز فيها هو البعد الاقتصادي. ومن ذلك فهو يعالج موضوعة «الفتنة»، راداً انفجارها إلى تذمر القادة العرب، واتساع الفجوة بين القبائل وبين قريش⁽²⁾، ويرى أن الثورة على عثمان «تشير إلى شعور تمتزج فيه القبلية بنوع من الإقليمية الجديدة»⁽³⁾.

(1) المقدمة، ص 5 - 6.

(2) المرجع نفسه، ص 19.

(3) المكان نفسه.

ومما يلفت في هذا السياق - وهو يتحدث عن حركة أبي ذر الغفارى، «ودعوتها إلى البساطة الإسلامية وإلى التسوية والعدالة»⁽¹⁾ - تأكide على أن الصراع كان محصوراً بين القبائل العربية (القسام قريش على نفسها)، مستخفاً بإشارات تجعل لعبد الله بن سبأ دوراً بارزاً في هذه «الثورة»، إذ يرى «أن هذا الدور - إن وُجد - ليست له أهمية تذكر تاريخياً»⁽²⁾. وهذا الرأي لم يدخل فيه أي اعتبار، سوى ما كان من قراءة موضوعية للرواية المضطربة عن حركة هذا «اليهودي» القادم حدثاً إلى الإسلام.

وتحت هذا العنوان الأول (الأمة والجهاد)، يتعرض الدوري لإشكالية الفتوح، فيرى أنها كانت «عاملأً هاماً في تدمير الإقطاع القديم في البلاد المفتوحة. ذلك أن مساحات واسعة من الأرضي، في العراق وسوريا ومصر، كانت إقطاعيات للأسر الحاكمة وللنبلاء ورجال الدولة أو أراض مخصصة للمعابد»⁽³⁾ كما يتطرق في هذا الفصل إلى موضوع الضرائب، وسياسات الأمويين في هذا المجال، ومن ثم إلى تعريب الدواوين والنقد في عهد عبد الملك، رابطاً بين هذه العملية والأزمة المالية في الدولة⁽⁴⁾. وانتهى إلى تقويم حركة عمر بن عبد العزيز بصدده تنظيم الضرائب، ومحاولته إقامة «حوار مع الأحزاب السياسية»، والعمل على استرضائها والتفاهم معها «في إطار المبادئ الإسلامية»⁽⁵⁾، وهي محاولة أعطت ثمارها بصورة جزئية، إذ لم يتحقق العهد القصير لل الخليفة الأموي تحقيقاً كامل مشروعه.

وفي الفصل الثاني، يتناول الدوري المسألة القبلية من منظور علاقتها بالإسلام والأرض، فيرى أن هدوء حركة الفتوح في عهد عمر بن عبد العزيز،

(1) المكان نفسه.

(2) المكان نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص 23.

(4) المرجع نفسه، ص 32.

(5) المرجع نفسه، ص 35.

أدى إلى «ركون القبائل إلى التوطّن»، مما يعني «بروز المشاكل الداخلية وتعقدها»⁽¹⁾. ذلك أن «دور الهجرة» - حسب تعبيره - مثل البصرة والكوفة، لم تعد مجرد مراكز للجند، وإنما أصبحت «مجتمعات حضرية نشطة ب مختلف الفعاليات المدنية.. رغم كون التقسيمات السكنية تقوم على الخطوط القبلية»⁽²⁾.

وبناءً على ذلك أخذت «المفاهيم والروابط القبلية» تراجع، ومعها الولاء والتمسك القبليان. وما ساعد على هذا التحول، انخراط رؤساء القبائل في الحياة الجديدة، وتبنيهم المبكر إلى أهمية الأرض على الصعيد الاقتصادي، حيث «سارعوا - حسب قوله - إلى امتلاك الأراضي والحصول عليها بشكل أو باخر». وبفعل انتشار الإسلام سريعاً في المناطق الزراعية، نما تيار اجتماعي كان الموالي القوة البارزة فيه، دون أن يقتصر دور هؤلاء على الزراعة، بل تعدّاه إلى التجارة والصيرفة⁽³⁾. بدا ذلك واقعاً، برأي الدوري، على الرغم من الاتجاه الذي ذهب إليه المستشرق قان فلوتن في القرن الماضي، حول تعسّف الإدارة الأممية حتى الإضطهاد للموالي، مما حفزهم على الانخراط في الثورات عليها. وهو أمر يستبعد الدوري، فاصلاً ما بين سياسة الضرائب، ونقمة الموالي على الحكم الأممي، من غير أن ينفي سوء تصرف ولاته إزاء هذه المجموعة.

وفي الفصل الثالث، يناقش المؤلف تطور المجتمع التجاري وازدهار المدن، وما رافقهما من تحولات كبرى في ظلّ الخلافة العباسية. فقد كان للأخريرة منذ البداية موقف سلبي من القبلية، ذلك الذي تجلّى إبان الثورة، حين عمل قادتها على تأجيج الصراع بين اليمنيين والقيسيين في خراسان، ومن ثم إنشائهم جيشاً دائمًا تعود مرجعيته الكاملة إلى الدولة⁽⁴⁾. وكان من أبرز ما أحدهه هذا التحول على المستوى الاقتصادي، أن القبائل التي أنفت

(1) المرجع نفسه، ص 36.

(2) المرجع السابق، ص 37.

(3) المرجع نفسه، ص 39.

(4) المكان نفسه.

من الاشتغال بالزراعة في العهد الأموي، لم تر ما يشين موقعها بأن تعمل في التجارة التي أسهم العباسيون في تنشيطها وتوسيع دائرة خطوطها. ولكن العباسيين ظلّوا متمسكين بالأسس المعروفة لمبدأ الضرائب، كما كان سائداً في العهد الأموي، وإن تغيرت بعض أساليبها، بإخضاع الجباية للمراقبة المباشرة⁽¹⁾. كما قسموا الأراضي الزراعية إلى ثلاثة أنواع:

1 - أراضي الصوافي التي تعود ملكيتها إلى بيت المال.

2 - أراضي الخراج، وهي أساساً أراضي البلدان المفتوحة، والتي تقلّصت مساحتها نتيجة لاستملك العرب جزءاً كبيراً منها، مكتفين بدفع ضريبة العُشر عليها.

3 - الأرض الموات، وهي تؤول إلى من يقوم باستصلاحها، وكان هذا النوع أكثر انتشاراً في البصرة وسودان الكوفة⁽²⁾.

وتوقف الدوري عند نقطة مهمة أيضاً، وهي التطور الحضري في العصور العباسية، سواء على الصعيد الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وقد عبر عن ذلك تطوير المدن، وفي طليعتها بغداد التي «تمثّل فيها امتراج الناس من مختلف الألوان إضافة إلى اختصاص كل حرفة بسوقها، وظهرت لديهم تنظيمات تعبر عن تماسكهم وتعاونهم»⁽³⁾.

ولقد ساعد موقع العراق الجغرافي، وعلى خطوط المواصلات البرية والبحرية، في ازدهار حركة التجارة، فامتد نشاطها من المغرب الأقصى وشرق أفريقيا، حتى روسيا وحوض البلطيق، وحتى الهند والصين وكوريا⁽⁴⁾. ويقدم لنا الدوري وصفاً دقيقاً للمعاملات التجارية في ذلك الوقت، متوقفاً عند أنواع

(1) المرجع السابق، ص 60.

(2) المرجع نفسه، ص 61.

(3) المرجع نفسه، ص 62.

(4) المرجع نفسه، ص 67.

السلع والرائج منها، وطرائق البيع والشراء، وصولاً إلى حرية التجارة و«التعامل بالمثل»، إذ «كانت الدولة تعامل التجار من البلاد الخارجية، معاملة حكوماتها للتجار المسلمين من حيث الضريبة»⁽¹⁾. و«الدولة» في الواقع كانت في صميم هذه الحركة، وهي التي اعتبرها ابن خلدون «السوق الأعظم»⁽²⁾، إذا توافقنا عند «استيراد» الخلفاء وكبار موظفيهم لبعض السلع من الخارج⁽³⁾. ومما يلفت في هذه الحركة المزدهرة، هو نشاط «المؤسسات المالية والصيرفية»، كما يسميها الدكتور الدوري، إذ كان التجار يستخدمون «السفاتج» التي قامت محل الصكوك والحوالات⁽⁴⁾.

كما تطورت الزراعة مع اتساع الملكيات الكبيرة في العصر العباسي، وتکاثر الزنوج المستقدمين من أفريقيا للعمل في الأرض. وقد استغلت أوضاعهم البائسة، فيما بعد، الحركة التي عُرفت باسمهم وقادها علي بن محمد ضد الخليفة المعتمد (256 - 270هـ). كذلك من مظاهر النهضة الاقتصادية، تطور الصناعة، وإن لم ترقى عملياً إلى مستوى التجارة أو الزراعة.

ويختتم هذا الفصل بدراسة التأثير الاجتماعية التي ترتب على هذه النهضة، من ثورة الزنوج وحركة العيارين، والشطار، والقرامطة، إلى قيام الخلافة الفاطمية في مصر، ومحاولتها معالجة الأزمة المعيشية، بإدخال إصلاحات اقتصادية لتحسين المستوى الاجتماعي للسكان. على أن البارز في هذه المواجهة، قيام الناصر لدين الله العباسي، وفي محاولة صعبة منه لدعم الخلافة، بالتعاطف مع الحركة الشعبية، لاسيما «منظمات الفتوة»، وهي التي كان لها دور كبير في الدفاع عن البلاد من الأخطار الخارجية.

والفصل الرابع كانت محطته على مساحة القرن الرابع الهجري، الذي شهد

(1) المرجع السابق، ص 69.

(2) المرجع نفسه، ص 70.

(3) المكان نفسه.

(4) المكان نفسه.

- برأي الدوري - «قمة وبداية تراجع في التطور الاقتصادي»⁽¹⁾. فقد ازدهرت فيه المؤسسات التجارية، مقترنةً بالتمدن في ذلك الوقت، فضلاً عن تطور الزراعة والفنون الصناعية. هذا من وجهة النظر الإيجابية، ولكن من الوجهة السلبية، عانت الخلافة العباسية من ضمور كبير لدورها، نتيجة لسيطرة القوى غير العربية على مقدارها، وانفصال عدد من الولايات عنها، مشكلة دويلات مستقلة أو شبه مستقلة، ليصل الأمر بالبوهيين إلى تأسيس دولة وراثية في قلب الخلافة.

هذا ما يراه الدوري في تلك المحطة الحاسمة، مستعيداً ما ذهب إليه في كتابه الأول⁽²⁾، وهو الربط بين السيطرة البوهية على الخلافة وتدور أحوالها الاقتصادية. ويكرّس جزء من الفصل، الذي يحمل عنوان «السلط الأجنبي وبدء الإقطاع العسكري»، لهذه الموضوعة. غير أنه لا ينفي عن السلاجقة - خلفاء البوهيين - تعزيزهم لنظام الإقطاع وتنويعه، ومن ثم تطويره إلى نحو صار فيه «إقطاعاً وراثياً للأرض»، يمارس فيه المقطع صلاحيات واسعة مقابل الخدمة العسكرية وإعداد الجندي⁽³⁾.

ولا ينفك متبعاً بحث «المسألة الإقطاعية» بعد انهيار حكم السلاجقة واحتياج المغول ببغداد، حيث قاموا - لحاجتهم إلى المال - بتوسيع دائرة الإقطاع العسكري الوراثي⁽⁴⁾. كذلك عرض للإقطاع في دولة الفاطميين، في ضوء ما حدث من تطور بشأنه، أدى إلى إبقاء الإقطاعات الممنوحة للأمراء والقادة تحت إشرافها. وبعد سقوط هذه الدولة، عاد الإقطاع - خلال الفترة الأيوبية - إلى اعتماد النمط السلوجوقي، حين تم إقطاع الأراضي للسلطان وأمرائه بصورة وراثية⁽⁵⁾. وهذا ما سار عليه أيضاً المماليك الذين شكلوا دولة إقطاعية بما تعنيه هذه الكلمة،

(1) المرجع نفسه، ص 71.

(2) المرجع السابق، ص 85.

(3) تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري.

(4) مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص 96 - 97.

(5) المرجع نفسه، ص 99.

والإقطاع فيها لم يقم «على ملكية الأرض، بل على وارد الضرائب»⁽¹⁾، سواء في مصر أو في بلاد الشام.

وبعد أن يشير الدكتور الدوري إلى عودة ازدهار التجارة، خصوصاً في عهد المماليك الذين أقاموا علاقات وثيقة في هذا السبيل مع المدن الإيطالية، يرى بأن الرخاء أخذ يتزعزع منذ أن استولى المماليك الجراكسة على السلطة (1382م)، متزلفاً ذلك مع الحروب الأهلية وانتشار القرصنة⁽²⁾. فاستغل هذا الوضع العثمانيون الذين قضوا على دولة المماليك، وواجهوا بشدة القرصنة، قبل أن تنزل الضربة مجدداً بالتجارة، وهي التي جاءت من البرتغاليين، رؤواد الاكتشافات الجغرافية، والطامحين حينذاك إلى احتكار تجارة الشرق، وخوضن حرب مقدسة ضد المسلمين⁽³⁾.

يبقى أخيراً الفصل الخامس في هذه الدراسة المكثفة والمشحونة بتفاصيل الحركة الاقتصادية ودلائلها، ومن ثم انعكاساتها على الأوضاع السياسية - الاجتماعية، وانعكاسات الأخيرة عليها، وقد عنيت به «الركود الاقتصادي والتخلف والإقطاع الجديد». وهو تاريخياً يتزامن مع سيطرة العثمانيين على المشرق العربي في مطلع القرن السادس عشر الميلادي. فلم يمض وقت طويلاً على ذلك، حتى كان «الالتزام» - الوجه الجديد للإقطاع - سائداً في الأراضي الخاضعة للحكم العثماني، وصارت المقاطعات تُعطى للقادة ذوي النفوذ، وذلك لقاء ضريبة يدفعها «الملتزم» على الأرض (ميري).

وفي العادة كان الالتزام يستفيد أساساً منه العسكريون، ولكن فيما بعد أخذ يستفيد منه التجار ورجال الدين وشيوخ القبائل، فضلاً عن الأسر «المملوكية» الكبيرة⁽⁴⁾. على أن مصر شهدت تغييراً في عهد محمد علي الذي «ألغى نظام

(1) المرجع نفسه، ص 102.

(2) المرجع نفسه، ص 103.

(3) المرجع نفسه، ص 108.

(4) المرجع نفسه، ص 110.

الالتزام، وأعاد للدولة جميع الأراضي المعطاة بـ«موجبه»⁽¹⁾. ولم يقف محمد علي عند هذا الحد، بل نجده يؤسس لنظام أصبح الفلاح بـ«موجبه» «صاحب حقوق في الأرض»، ولكن من دون أن يعطيه حق التملك وإنما التصرف فقط⁽²⁾. ثم سمح له بعد ذلك برهن الأرض التي في حوزته، أو نقل حق التصرف فيها إلى آخر. ولكن طرأ تعديل بارز في عهد سعيد، سمح بـ«نقل أرض الفلاح إلى ورثته من بعده»⁽³⁾.

وقد تطرق هذا الفصل أيضاً، إلى إصلاحات السلطانين سليم الثالث ومحمد الثاني، والتي نصت لا سيما التي قام بها الأخير، على «تحقيق المساواة بين الرعية، وإيجاد نظام ضرائب منتظم، وإزالة الفساد من الإدارة»⁽⁴⁾. كما تطرق إلى إصلاحات الوالي مدحت باشا في العراق، والذي وضع خطة قضت «بنقل حقوق التصرف للزراعة وال فلاحين بالنسبة للأرض»⁽⁵⁾. وكذلك إلى المدينة ووحداتها الاجتماعية، وإلى الحرف وخطط الأحياء، والزراعة، والتجارة وطرقها، ونمو الدور الأوروبي على حساب السلطنة العثمانية، وموقف السكان من الأخيرة⁽⁶⁾.

هذه الدراسة التي يصفها الدوري في الخاتمة، بأنها «عرض موجز»، قد حوت من دون شك تفاصيل مهمة عن مسائل الاقتصاد العربي الإسلامي، خلال اثنين عشر قرناً، أي من عهد الرسول حتى بدء انهيار السلطنة العثمانية. ولعل ما يزيد في أهميتها تلك الأفكار القيمة التي جاءت محصلة منطقية لها، وهي تدرج أيضاً في تسع من النقاط:

1 - إن الإسلام وحد العرب، بدأاً وحضرأً، على تبادل وضعهم الاقتصادي

(1) المرجع السابق، ص 115.

(2) المرجع نفسه، ص 116 - 117.

(3) المرجع نفسه، ص 117.

(4) المرجع السابق، ص 122.

(5) المرجع نفسه، ص 124.

والاجتماعي من قبل، فكان في هذا الإطار «أساس نشاطهم الفكري وقاعدة بناء مجتمعهم وحضارتهم»⁽¹⁾، فضلاً عن نظرته إلى الموارد الطبيعية (الأرض والمعادن والمياه)، بأنها ملك للأمة. وفي المقابل أنكر الإسلام الاستغلال وهاجم الاحتكار و«أكَد على العدالة الاجتماعية»⁽²⁾.

2 - نظم الإسلام العرب عسكرياً على أساس الجهاد، فكان الديوان الذي خصص لهم المعطيات والأرزاق، فضلاً عن دور الهجرة والمعسكرات. ومع انتقالهم إلى حياة الاستقرار في المراكز الجديدة، «ظهر الاتجاه إلى الاهتمام بالأرض وتملكها عن طريق إحياء الموات، أو بالشراء، أو بإقطاع من أولي الأمر. وأدى ذلك إلى ظهور ملكيات كبيرة للعرب. مما ولد قلقاً لدى السلطة وتذمراً في بعض البلاد»⁽³⁾.

3 - كان المجتمع العربي - برأي الدوري - في أواخر العصر الأموي، «مجتمعًا منصرفًا للقتال أو الإدارة، مع صخب التقاليد القبلية. إلا أنه في الواقع، ونتيجة للحياة الحضرية وتغلغل المفاهيم الإسلامية في حياته، شهد تضعضع الأساس والروابط القبلية وضعف الروح العسكرية، وبدأ يتجه إلى الزراعة ويرنو للفعاليات الاقتصادية الأخرى»⁽⁴⁾.

4 - إن الثورة العباسية لم تندمج في إطار الصراع على السلطة فقط ، ولكنها واقعاً احتوت - «صراحةً» وضمناً - على التحولات الاجتماعية والتحولات الجديدة». كما أنها «غيرت أساس تكوين الجيش، فلم يعد عربياً، ولم يعد يعتمد على استعداد القبائل، بل صار جيشاً نظامياً فيه العرب وغيرهم»⁽⁵⁾.

5 - تنشيط «الفعاليات السلمية» في العهد العباسى، مثل الزراعة والتجارة،

(1) المرجع نفسه، ص 128، وما بعدها.

(2) المرجع نفسه (الخاتمة)، ص 139.

(3) المكان نفسه.

(4) المرجع السابق، ص 140.

(5) المرجع نفسه، ص 142.

فضلاً عن توسيع الملكيات الكبيرة، وإعادة النظر في الضرائب، حمايةً للفلاحين من «عسف الجباة أو تجاوز العمال»⁽¹⁾. ولكن اتساع الملكيات لم يخلُ من ردّات فعل سلبية، على نحو ما كان من ثورة بابك الخرمي (في عهدي المأمون والمعتصم)، والتي جاء في أهدافها «أخذ أراضي الملوك الكبار وتوزيعها على الفلاحين»⁽²⁾.

6 - تطور التجارة كأداة رئيسة في الاقتصاد خلال العصر العباسي. وقد ترافق ذلك مع «ظهور طبقة رأسمالية من بين التجار»⁽³⁾. كما ترافق مع ظهور «نماذج مختلفة من الشركات.. وتطور كبير في نظام الائتمان (وقيام) الصيارة والجهادية بدور مشهود في تيسير التعامل التجاري»⁽⁴⁾.

7 - بروز قوة جديدة في غمرة هذه التطورات، هي «قوة العامة في المدن». وكان ذلك نتيجة اتساع المدن واكتظاظها بالسكان، حيث «باتت مسرحاً لحركة عمالية واضحة»⁽⁵⁾.

8 - بدء التسلط الأجنبي مع سيطرة البوهيميين على الخلافة، مما أدى إلى ضعف النشاط التجاري وانكماس مؤسسات الصيرفة. وفي مقابل ذلك، أخذ يبرز الاتجاه نحو الإقطاع العسكري الذي ما انفك يتتصاعد حتى العهد العثماني⁽⁶⁾.

9 - أخيراً يرى الدوري أن «فقدان الحرية والاستغلال الأجنبي، كان لهما دور رئيسي في انحراف خط سير المجتمع العربي عن سبيله السابق»⁽⁷⁾. ذلك أن ضعف السلطنة العثمانية، والأطماع الاستعمارية في ولاياتها العربية، أديا إلى

(1) المكان نفسه.

(2) المرجع السابق، ص 143.

(3) المكان نفسه.

(4) المكان نفسه.

(5) المرجع نفسه، ص 144.

(6) المكان نفسه.

(7) المرجع نفسه، ص 145.

ربط العرب بالاقتصاد الأوروبي⁽¹⁾.

- 4 -

أعتقد أننا في هذا العرض الشامل، ألقينا ضوءاً على الأفكار الرئيسة في «المجموعة» الاقتصادية للدكتور الدوري، وهي تتصل أكثر ما تتصل بالتحولات التي شهدتها العصر العباسي، لا سيما في القرن الرابع للهجرة، هذا إذا استثنينا «مقدمته» التي حاولت رصد هذه التحولات وتغييراتها، ربما الطفيفة، خلال عدة قرون. وفي هذا السياق، كانت الأرض التي نالت نصيبها الأوفر من الاهتمام، تليها الضرائب، وفي كلا الموضوعين، استطاع الدوري تلبية فضول الباحث الجدي، المتعطش إلى المزيد من المعرفة في هذا المجال.

على أنه، وهو أمر يجب ألا نتجاهله، لم يكن باحثاً تجريدياً - إذا جاز التعبير - في حقله الذي برع فيه، وإنما كتب التاريخ الاقتصادي «الجاف»، برؤيته الحضارية اللامحة، تلك التي تبدّلت لنا، وعلى الإيقاع نفسه، في دراساته الأخرى، السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية. ولعل أحداً يأخذ على الدوري بأنه تشبيث بالمسألة القومية وأسقطها عمداً على مسارات التاريخ العربي الإسلامي. قد يكون ذلك صحيحاً من وجهة نظرٍ ما، ولكن التركيز على هذه المسألة لديه، لم يكن مفتعلًا أو نافراً، وربما كانت له مسوغاته الموضوعية، خصوصاً في المراحل الأولى من تاريخ الإسلام، حين كان العرب في قلب الحركة السياسية والاقتصادية. وعندما اختار عنواناً للبحث الأخير الذي عرضنا له (مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي)، إنما كان معنياً بالمجتمع وتحولاته على هذه المساحة العربية، وإن كان الحاكمون من أجناس أخرى.

على أية حال، كانت للدوري حساسيته إزاء العناصر الأجنبية؛ ولكنها المتغلبة على العرب وليس تلك المتعايشة معهم. ويتجلى هذا الموقف

(1) المرجع نفسه، ص 146.

بصورة خاصة إزاء البوهيميين الذي اختصهم بعبارة «السلط»⁽¹⁾، وذلك من دون العناصر «الأجنبية» التي سبقتهم أو جاءت بعدهم، وأظن أن تسويفه لهذه المسألة، سيكون خاضعاً للموقع الذي شغله البوهيميون في قلب الخلافة وتأسيسهم ما يشبه الدولة في إطارها، هذا صحيح، ولكن الخلافة كانت قبل مجئيهم منهكة، خاوية من أي نفوذ فعلي، أو تأثير في الحياة السياسية والاقتصادية.

وإذا كان الدوري قد حاول كتابة تاريخ اقتصادي شامل لـ«المجتمع العربي»، فإنه ترك بصمات أكثر في تلك الإشكاليات الاقتصادية التي أضاءت مسار التاريخ العربي عامّة، وعمقت المفاهيم نحوه، وهو ما ألمح إليه في نهاية «المقدمة»، بأن «ما ذُكر لا يُراد به إلا كشف الجذور وفهم تطور المجتمع العربي وتجاريه»⁽²⁾. وإذا كان من يقول، أن بعض هذه الأفكار في أبحاث الدوري قد تجاوزها الزمن، خصوصاً وأن جزء منها قد مضى عليه أكثر من نصف قرن، فإن مثل هذا الموقف لا يعني المؤرخ الذي تبقى له أحکامه الهدائة، والمتأثرة فقط بالمعطيات الموضوعية، المبنية على قراءة شفافة، وإبحار عميق في التراث.

وهذه الأبحاث التي كتبها الدكتور الدوري خلال مسافة طويلة من الزمن، ليست لها الريادة على هذا الموقع فقط، بل المرجعية في الأساس، طالما أن أحداً لم يخض التجربة بهذه الجرأة، وبهذه النظرة الشمولية اللماحة. أجل إن أستاذنا الدوري، هو الرائد على هذه المساحة الصعبة، ويبيقى اسمه، حتى إشعار آخر، مرتبطاً وبصورة وثيقة بالتاريخ العربي الإسلامي، وعلى وجه الخصوص بالأبعاد الاقتصادية من ذلك التاريخ.

(1) المرجع نفسه، ص 146.

(2) المرجع السابق، ص 144، من «المقدمة» على سبيل المثال.

